خلال لقائه برئيسي وأعضاء المجلسين المحليين في صنعاء والضالع

الرئيس: يحث السلطة المحلية على ملاحقة العناصر الخارجة على النظام والقانون

■ التقى فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -رئيس المؤتمر الشعبي العام -الخميس برئيسي وأعضاء المجلسين المحليين في محافظتي صنعاء والضالع . وتم خلال اللقاء مناقشة القضايا التي وقف امامهما المجلسان في اجتماعهما المشترك الذي عقد صباح يوم الثلاثاء الماضي في صنعاء، جرى خلاله مناقشة اوجه التعاون حول التنمية المحلية وتبادل الخبرات وما يعترض مسيرة التنمية في المحافظتين من صعوبات، والتنسيق بين المجلسين فيما يتعلق بالمشاريع التنموية والخدمية .

وأطلع المجلس فخامة الرئيس على المصفوفة المعدة من قبل محافظ الضالع والتي اقرها مجلس الوزراء والتي تتضمن خطة المجلس ونشاطاته الخدمية والانمائية، وقد بلغ اجمالي البرنامج الاستثماري حوالي ٣٦ مليار ريال.

وناقش المجلسان خلال لقائهما المشترك ثلاثة محاور، الاول تضمن الاصلاحات المالية والادارية التي تمت من قبل المجلسين وتبادل الخبرات بين المجلسين في هذا المجال، واطلاع كل مجلس على تجربة وخبرة الآخر في المجالات الخدمية والتنموية..وعبر أعضاء المجلسين المحليين لمحافظتي الضالع وصنعاء عن ادانتهما الاعمال التخريبية والارهابية التي تقوم بها العناصر المأجورة الخارجة على النظام والقانون في محافظة صعدة وبعض المناطق في بعض المحافظات الجنوبية لزرع الفتنة وزعزعة الأمن والاستقرار والسكينة العامة واعاقة جهود البناء والتنمية ووقوفهما ضد تلك العناصر وكل من يحاول المساس بأمن الوطن واستقراره.

وأشاراعضاء المجلسين إلى أن تلك العناصر الضالة المرتزقة والحالمة بأوهامها عودة عجلة التاريخ في الوطن للوراء لن يكتب لها النجاح وسيقف الشعب وقواته المسلحة والامن ومؤسساته الدستورية ضد مخططاتها المعادية للوطن ومشاريعها التآمرية والمستهدفة الإضرار بوحدته الوطنية وامنه واستقراره وسكينته العامة . .مؤكدين أن شعبنا الذي تصدى في الماضي لكل المتآمرين والمأجورين الذين حاولوا النيل من ثورته ونظامه الجمهوري ووحدته ومكاسبه وانجازاته والحق بهم الهزائم النكراء، سوف يتصدى بحزم وينتصر لنفسه ضد اعداء الثورة والوحدة من بقايا النظام الإمامي الكهنوتي المتخلف وعهود التشطير وأذيال الاستعمار.

ولفتوا إلى ما تحقق للوطن من تحولات عظيمة في ظل راية الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية والتنمية، مؤكدين على أهمية التوجهات الهادفة الى تعزيز نطاق المشاركة الشعبية والتسريع بوتائر التنمية في الوحدات الادارية عبر الانتقال الى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات .

وعبر المشاركون في الاجتماع عن ادانتهم للحادث الاجرامي الجبان والبشع الذي تعرض له عدد من جنود الامن المركزي على يد بعض العناصر الاجرامية في منطقة الازارق بمحافظة الضالع، حيث نصبت لهم كميناً- اثناء قيامهم بواجب المواساة والتعزية لزميل لهم استشهد اثناء أدائه الواجب في محافظة صعدة- ادى الى استشهاد اثنين منهم واصابة عدد اخر .

وأشاروا إلى أن تلك الجريمة الشنعاء يدينها الجميع ويقفون ضد من كانوا وراءها، مؤكدين على ضرورة ملاحقة الجناة وضبطهم وتقديمهم للعدالة.

وقد تحدث فخامة الرئيس خلال اللقاء مؤكدا أهمية عقد مثل هذه الاجتماعات المشتركة في المجالس المحلية بعضها البعض لتبادل الخبرات والاطلاع على التجارب في المجال التنموي والمحلي. ونوه إلى أن تجربة المجالس المحلية تمثل تجربة رائدة حققت نتائج باهرة سواء على صعيد توسيع نطاق المشاركة الشعبية في إدارة الشأن المحلي او على الصعيد التنموي والتسريع به، مؤكداً توجهات الانتقال نحو نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات في ضوء النتائج التي أفرزتها مؤتمرات المجالس المحلية في محافظات الجمهورية. واشار فخامة الاخ رئيس الجمهورية إلى أن السلطات المحلية في المحافظات تمتلك اليوم من الصلاحيات الواسعة ما يمكنها من الاضطلاع بواجباتها ومسؤولياتها في حل قضايا المواطنين وترجمة تطلعاتهم واحتياجاتهم وفي اطار ما أعطاه لها القانون من صلاحيات واسعة سوف تعزز دون شك إقرار الحكم المحلي الواسع الصلاحيات .

وأكد على اهمية استفادة المجالس المحلية من الشخصيات الاجتماعية المؤثرة وكافة الفعاليات في الإطار المحلي لاشراكهم في عملية البناء وحل قضايا المواطنين وايجاد المعالجات لها والتصدي للعناصر الخارجة على القانون.

وأشار فخامة الرئيس إلى انه استمع للعديد من القضايا والتطلعات التي عبر عنها عدد من الاخوة المشاركين في هذا اللقاء.

مشيراً الى أنه قد وجه الجهات المعنية بادراج المشاريع في إطار خطة الدولة والمجلسين المحليين للمحافظتين وخاصة ما يتصل بالاحتياجات الضرورية للمواطنين.

مشيراً الى المصفوفة التي تم إعدادها لمحافظة الضالع واهمية تنفيذها وبما يخدم الاهداف التنموية في المحافظة ويلبي احتياجات ابنائها وتحقيق المصلحة العامة

وأكد فخامة الرئيس على اهمية قيام السلطة المحلية والاجهزة الامنية في محافظة الضالع بدورها في ملاحقة العناصر الاجرامية الخارجة على النظام والقانون التي تقوم بأعمال القتل والتقطع في الطرقات وإلقاء القبض عليها لمحاسبتها امام العدالة

وحث الاخوة المواطنين والشخصيات الاجتماعية في المحافظة على التعاون مع السلطة المحلية من اجل الاضطلاع بدورها وواجباتها في الحفاظ على الامن والسكينة العامة وعدم الاضرار بمصالح الوطن والمواطنين، مؤكداً أن المجرمين لن يفلتوا من العقاب على يد العدالة عاجلاً أم آجلاً وان الشعب يعرف حقيقة هؤلاء المجرمين وما هي اهدافهم ومراميهم الخبيثة من وراء جرائمهم التي يرتكبونها سواء في محافظة صعدة أو في بعض المحافظات الجنوبية.

وتمنى فخامة رئيس الجمهورية للجميع التوفيق والنجاح ولما فيه خدمة الوطن.□

● أعضاء المجلسين المحليين يدينون العمل الإجرامي الجبان الذي تعرض له عدد من جنود الأمن في منطقة الأزارق بالضالع

● اهداف المجرمين ومراميهم الخبيثة في صعدة وبعض المحافظات الجنوبية معروفة

●أبناء الضالع وصنعاء يؤكدون أن الشعب سوف ينتصر على أعداء الثورة والوحدة

وريقات متناثرة

محمد يحيى شنيف
Mshenaif@yahoo.coo

مثلث الإرهاب وانتصار الوطن

■ مواجهة العناصر الخارجة على الشرعية الدستورية، والمتمردة على النظام السياسي من الحوثيين وأتباعه، لم تعد خاضعة لأية أهواء حزبية أو مزايدات، لمجرد تسجيل مواقف انتهازية، أو مصالح ذاتية..

تسامح الدولة، وفتح باب الحوار خلال مواجهات عسكرية خمس، منذ العام ٢٠٠٤م، أغلق تماماً لعدم جدواه، نتيجة حسابات سياسية خاطئة، لعقليات واهمة وطامحة لحكم كهنوتي ساد لأكثر من ١٤٠٠ عام، وأبيد في فجر السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م..

ومن المؤسف أن بعضاً ممن شارك في تفجير الثورة اليمنية «سبتمبر وأكتوبر» أثبتت مواقفهم ارتداداً فجّاً لقيم وأهداف الثورة ونظامها الجمهوري ووحدتها تحت مسميات غريبة «حراك- فك ارتباط- اقصاء.. الخ».. ليكون الناتج الإجمالي تحالفاً شيطانياً بين مثلث الإرهاب، «القاعدة، والحوثية، والحركة الانفصالية».. وجميعها تستهدف تمزيق الوطن، وإيقاف تنميته، ونشر الذعر والخوف، والعودة لجاهلية الإمامة والتشطير.. مع التسليم بتواجد الشرفاء من القيادات السياسية في السلطة والمعارضة، المؤمنة بالمشاركة في معالجة الأخطاء والخروج من المأزق الراهن.. وستعزز الأيام ذلك..

إن الحسم العسكري بمديرية حرف سفيان ومحافظة صعدة، سيكون يقيناً هو القادم القريب.. وتصدي أبناء مؤسسة القوات المسلحة والأمن البواسل للمتمردين هو بوابة الانتصار لإرادة الشعب.. وخلاص لضحايا الإرهاب مما يعانونه من تشريد وقتل في مواقع الحدث.. وقد اثبت المشائخ والقبائل وكافة فئات الشعب بوقوفهم مع البواسل أن القضية وطنية، والامداد اليومي الجماهيري بقوافل الخير هو واجب ديني ووطني.. يتحمل شرف الانتصار للوطن القائد الغيور المناضل علي عبدالله صالح لرد الاعتبار لمؤسسات الدولة الدستورية والحفاظ على شرعية النظام الجمهوري وحماية الوحدة الوطنية.. كما أن مواقف الأشقاء القومية ودعمهم لليمن مادياً كان أو معنوياً، ووقوف الأصدقاء يؤكد شرعية القضاء على الفتنة وأحقية الدولة في حماية مواطنيها، وان أمن واستقرار اليمن هو المنطلق الأساسي لأمن واستقرار المنطقة العربية وبالتالي ضمان الأمن العالمي لما تتميز به بلادنا من موقع استراتيجي دولي مهم.. لكن هل يتفهم البعض في الداخل متغيرات العصر ومتطلبات التنمية.. نرجو ذلك.□

دعا لجنة الأحزاب إلى تطبيق القانون

مصدر مؤتمري: لا فرق بين قيادات المشترك والمتمرد الحوثي والعناصر الانفصالية

قيادات المشترك شكلت حالة من التماهي الكامل مع ا المتمردين والمأجورين وقطّاع الطرق والمفسدين في الأرض

▷ عبَّر مصدر مسئول في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام عن أسفه وإشفاقه على قيادة أحزاب اللقاء المشترك بعد أن وصلت إلى أسوأ حالات التردي وفقدان التوازن، وعدم القدرة على الإدراك والتمييز بين الحق والباطل، حيث لجأت في الآونة الأخيرة من باب إثبات الوجود إلى إصدار بيانات وعقد مؤتمرات صحفية من باب الإلهاء بعد أن وصلت إلى قناعة كاملة أن العمل المؤسسي في ظلها كقيادات مختلف تماماً عن واقع اليوم ولم يعد مجدياً.

وقال المصدر :إن قيادات المشترك صارت -بذلك السيل من البيانات والمؤتمرات الصحفية- مثار سخرية وسائل الإعلام، سواء من حيث مضمونها ومكونها أو حالة النزق الهستيري الذي أصيبت به تلك القيادات، غير مدركة أن بضاعة إفك وسلعة التضليل لا تعمر، وقد مل الناس جميعاً إفك هذه الأحزاب ومحاولتها تزييف وعيهم، ليس ذلك فحسب، بل إن عزوف وسائل الإعلام عن حضور مؤتمراتهم الصحفية أو مغادرتهم بعد دقائق من الافتتاح صارت حالة ملازمة كما هو الحال لدى المنتمين إلى تلك الأحزاب الذين لم يعد لديهم أدنى رغبة لقراءة بيانات قياداتهم التي تخشبت فكراً وإحساساً .وأضاف المصدر: «وشر البلية ما يضحك» أن تتفتق أذهان تلك القيادات لإصدار بيان وعقد مؤتمر صحفي الخميس الماضي وهي تعلم أننا في المؤتمر الشعبي العام ومعنا السواد الأعظم من مجموع شعبنا اليمني العظيم لم نعد نلقي بالاً لما يصدر عنهم، أو يهمنا متابعة أخبارهم، بعد أن صاروا حالة ميئوسة عزلها خير لهذا الشعب.

وأشار المصدر إلى أن جديداً لا يمكن توقعه من أولئك المعتقين والمنكرين لكل اتفاق أو التزام بعد أن تنكروا لكل اتفاق وقعوه، وآخر ذلك تنصلهم عن اتفاق فبراير٢٠٠٩م الموقع معهم، بل شكلوا حالة من التماهي الكامل مع العناصر الخارجة على الدستور والقانون والمأجورين وقطاع الطرق والمفسدين في الأرض، واستحبوا الضلالة على الهدى .

وتابع المصدر: «ولهذا فإن تعاملنا معهم أو بياناتهم سيكون مستقبلاً هو التجاهل لأننا نربو بأنفسنا أن نجاريهم أو أن ننزل إلى المستوى الذي نزلت إليه تلك القيادات في المشترك وصارت بمجموعها رهينة للمبتزين ومن يعيشون على موائدهم بعد أن جعلوا مؤسساتهم الحزبية ومواقفها، سلعة تباع وتشترى».

وقال المصدر: أما فيما يخص دعوتهم لإيقاف الحرب في صعدة فإن ذلك حق يراد به باطل وهو مرهون بهم إن كانوا جادين فعلاً في إيقاف الحرب بعدم مشاركتهم فيها وإنهاء تحالفهم مع المتمرد الحوثي في صعدة، وتوفيرهم الدعم له، وإقناعه بالكف عن أعماله العدوانية ضد الوطن والمواطنين تنفيذاً لتلك الأجندة الخاصة والمدعومة من بعض الأطراف الخارجية.. وفي تلك الحالة سيجد الحوثي نفسه قد فقد حلفاءه في الداخل وستتوقف الحرب تلقائياً.

على أحزاب المشترك إنهاء تحالفها مع الارهابيين

وأضاف المصدر: بالرغم من أن دعوتكم لفتح الطرقات لإيصال المواد الغذائية جاءت متأخرة، وخارجة عن مسارها الصحيح الا أننا كنا نتمنى أن نرى أو نسمع لهذه الأحزاب أي أثر في الجانب الإنساني بدعم النازحين، وهم يرون الوطن كله قد هب لتقديم الإغاثة لإخوانهم النازحين.. ولكم كان مجدياً لهم بدلاً من ذرف دموع التماسيح أن يقدم كل حزب منهم رغيفاً واحداً لأولئك الذين يعيشون مآسي وأهوال الفتنة، وقسوة المتمردين ووحشيتهم، لكننا للأسف لم نسمع أو نرى أن أحزاب المشترك قدمت شيئاً يُذكر حتى تخدم معاني الجانب الإنساني فيهم إن كان له وجود، ومن حقنا أن نشك والحرب في شهرها الثالث والنازحون متواجدون في أكثر من مخيم، ولم نسمع في يوم من الأيام هذا الإحساس الغريب الذي تضمنه البيان الصادر الخميس الماضي.

والحالة نفسها تنطابق- حسب المصدر- مع ما يصدر عنهم من تحريض ودعوات إلى التمرد والخروج على النظام والقانون والدعوات لقواعدهم في محافظات الجمهورية إلى الخروج على القانون والانتقال من حالة سياسية إلى إثارة الفوضى وحالة قطاع طرق والعابثين بالأمن، الأمر الذي ندعو فيه لجنة الأحزاب إلى تحمل مسئوليتها بتطبيق قانون الأحزاب بعد أن صارت تلك الأحزاب مجرد مسمى وواجهات فقط ولم يعد للممارسة السياسية الديمقراطية مكان لديها.

وقال المصدر: «وحتى لا نكون متجنين فإنا نسأل قيادات تلك الأحزاب: ما الفرق بينها وبين المتمرد الحوثي؟ أو بين تلك العناصر الداعية إلى تمزيق الوطن وتشتيت شمل الأسرة اليمنية الواحدة».

المؤتمر لن يقبل ما رفضه الشعب لأن إرادة الناخبين هي الأصل والأساس

وأضاف: «ما يدعونا للاستغراب أكثر- ونحن نتصفح ذلك البيان الهزيل وما تلاه من مؤتمر صحفي لأحزاب المشترك -حالة الشطح الجنوني لقيادات تلك الأحزاب، ويبدو أن بيانها كُتب ليلاً، بادعائها أنها هي من توفر المشروعية لمؤسسات الدولة منذ فبراير ٢٠٠٩م»!!

ولأن فاقد الشيء لا يعطيه فإنهم- حسب المصدر- يعلمون جيداً أن مؤسسات الدولة دستورية وتمتلك مشروعيتها من الدستور وإرادة الناخبين المعبر عنها في صناديق الاقتراع وليس من أحزاب رفضها الشعب رفضاً مطلقاً عبر الانتخابات التي جرت- نيابية أو رئاسية أو محلية- منذ العام ١٩٩٣م، حتى اليوم، وصارت اليوم الأكثر ازدراءً لدى جماهير الشعب، ولو كانت تمتلك أدنى ثقة بالجماهير لما هربت من انتخابات إبريل ٢٠٠٩م، ولما عطلت اتفاق فبراير، ساعية إلى تأجيل الانتخابات حتى في إبريل ٢٠١١م، ولما شكلت حالة فريدة في العالم أجمع بأن تعمل المعارضة على عدم إجراء الانتخابات وتعطيل التداول السلمي للسلطة والذي لا يتم إلا من خلال صناديق الاقتراع ،وباعتبار أن الانتخابات هي جوهر العملية الديمقراطية وإلا فما قيمة الديمقراطية التعددية دون تنافس انتخابي يعبر من خلالها الشعب عن إرادته الحرة فيمن يتولى مسؤولية تسيير شؤونه.. لكنها حالة غريبة كما هي حالة قيادات المشترك في هذه الآونة.

وقال المصدر: أما فيما يخص اللجنة العليا للانتخابات فهي تستمد مشروعية وجودها ممن أناط بهما الدستور والقانون الحق وهما مجلس النواب ورئيس الجمهورية، وهي لا تحتاج إلى مباركة القيدسين في المشترك لتكتسب المشروعية، فمشروعيتها قائمة كما هو حال انتخابات الدوائر الشاغرة المحكومة بنصوص دستورية، أوجبت إجراءها وليس بالمشترك، ولن تكون الحياة السياسية رهناً بأحزاب المشترك، ولسنا بحزينين عليها، ولن نذرف الدموع إن غابت، آملين أن ترعوي هذه الأحزاب لتحتفظ لنفسها بالقدر القليل من احترام الناس- إذا كان ذلك القدر موجوداً- خير من دعوات العودة إلى الماضي، لأن حزب الإصلاح والاشتراكي منذ نشأتهما الأولى لا يستطيعان العيش إلا بعيداً عن الأوطان.

وأضاف المصدر: ولسنا مستعدين أن نعيد لهم الزمان والمكان، ونسالهم أية دولة وجهوا لها الشكر يعتقدون أنها ستحل بديلاً عن أولياء أمورهم السابقين.وتابع المصدر: إننا لسنا نادمين على توقيع الاتفاقات السابقة بدءاً باتفاق المبادئ، وانتهاء باتفاق فبراير ٢٠٠٩م، لأننا كنا حريصين على عودة هذه الأحزاب إلى جادة الصواب، ولنخلي مسئوليتنا أمام الشعب، ونزولاً عند الإلحاح الشديد للأصدقاء العاملين في المنظمات الدولية في بلادنا، غير أن سلوك هذه الأحزاب وأعمالها التخريبية التي تعتقد من خلالها أن ما رفضه الشعب سيقبل به المؤتمر والرئيس علي عبدالله صالح بإشراكهم في حكومة، دونما إجراء انتخابات، كلا وألف لا، لأن إرادة الناخبين هي الأصل والأساس .

ودعا المصدر العقلاء من أعضاء اللقاء المشترك إلى الحفاظ على ما تبقى لهذه الأحزاب من مكانة بعد أن فرطت القيادات الحالية بالوطن، وبالممارسة السياسية، وبأحزابها أيضاً، وصارت رهينة لطغمة فاسدة تتصدق عليها ببعض الفتات وتتعامل معها كمجرد موظفين لديها ليس إلا.□

الميثاق
نائبا مدير التحرير
w ¨c*¨ wu ¨b
Œu wK vO
سكرتيرا التحرير
Œ¨d/¨ ¨U bL
w dA ¨ UL cOu
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
اسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية «٢٠٠» دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية «٥٠٠٠» ريال
ù MF¨
الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصر أمام
مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري
تليفون :(٤٦٦١٢٨-٤٦٦١٢٩)
فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧